



Commission for
Investigation and
Gathering Evidence

هيئة التحقيق وجامع الأدلة تقرير تقدم عمل الهيئة للفترة ٢٠٢٤-٢٠١٤

آب ٢٠٢٤



هيئة التحقيق وجمع الأدلة
تقرير تقدم عمل الهيئة للفترة ٢٠٢٤-٢٠١٤

جدول المحتويات

١ — **مقدمة من قبل رئيس هيئة التحقيق و جمع الأدلة (CIGE)**

٢ — **مقدمة من قبل منسق التوصيات الدولية في حكومة إقليم كوردستان**

٣ — **هيئة التحقيق وجمع الأدلة: التحقيق في جرائم داعش من دهوك**

عملنا — ٣

الهيكلية الادارية — ٥

٧ — **جمع الأدلة حول الجرائم الفظيعة لداعش لتحقيق العدالة الجنائية**

جمع الأدلة — ٧

إدارة المعلومات والإدلة — ٩

نظام إدارة الأدلة التابع لهيئة التحقيق وجمع الأدلة — ١٠

تحليل الأدلة — ١١

التعاون والمساعدة — ١٣

١٤ — **تحديد هويات الأشخاص المفقودين لوضع حد لمعاناة العوائل المتضررة وإعادة لم شملهم**

١٥ — **دعم الناجين للتحقيق العدالة والمساءلة**

الدعم النفسي الاجتماعي — ١٥

الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي (MHPSS) والتدريب على سبل العيش — ١٥

شهادات التعويضات — ١٧

الدعم القانوني — ١٧

١٨ — **بناء شراكات تحقيق رفينا**

٢٠ — **زيادة الوعي بالجرائم الفظيعة لداعش وعمل هيئة التحقيق وجمع الأدلة من خلال التوعية**

مقدمة من قبل رئيس هيئة التحقيق وجمع الأدلة



يسريني أن أشارك معكم أول تقرير لتقديم عمل هيئة التحقيق و جمع الأدلة (CIGE)، والذي من خلاله نقوم بتقديم عملنا المتمثل بالتحقيق في الجرائم الفظيعة التي ارتكبها تنظيم داعش ضد الأقليات العرقية والدينية في منطقة سنمار و سهل نينوى، ونسلط الضوء على جهودنا لدعم حقوق الضحايا في إطار الالتزام بالقوانين الوطنية والدولية.

تبني هيئة التحقيق وجمع الأدلة نهجاً متعدد التخصصات يشمل جمع الأدلة وتحليلها وحفظها، الى جانب تقديم الدعم للضحايا والتعاون مع الجهات المعنية ذات الصلة. وكان التعاون مع السلطات القضائية المختصة لتفادي الإفلات من العقاب وضمان استيفاء جميع المعايير القانونية والإجرائية حجر الزاوية في هذا الجهد. بالإضافة إلى ذلك، قدمت هيئة التحقيق و جمع الأدلة الدعم النفسي الاجتماعي والطبي والقانوني المستمر للضحايا طوال عمليات التحقيق.

تهدف هيئة التحقيق وجمع الأدلة في المرحلة القادمة إلى المساهمة بشكل أكبر في الإجراءات الوطنية والدولية للقضايا التي تعتمد المعايير الدولية وتنسق الجهود في محاكمة الجناة لضمان تحقيق العدالة بأعلى المعايير، والحصول على الدعم اللازم للضحايا طوال العملية القانونية.

وبصفتي رئيساً لهيئة التحقيق وجمع الأدلة، أود أن أعرب عن امتناني لحكومة إقليم كوردستان على دعمها اللامحدود لفريق هيئة التحقيق وجمع الأدلة منذ إنشائها حتى الآن. وكان قرار حكومة الإقليم بإنشاء مؤسسات معنية تتناول الجرائم الفظيعة لتنظيم داعش في العراق، مثل هيئة التحقيق وجمع الأدلة، ودعمهم المستمر لهذه القضية ودفاعهم عنها، ذات أهمية بالغة. كما أقدر بشدة جميع الجهات المعنية ذات الصلة، المحلية منها والدولية لمساهماتهم في تعزيز عمليات هيئة التحقيق و جمع الأدلة ودفع المسار نحو تحقيق العدالة للمجتمع المتضرر.


قاضي التحقيق

مقدمة من قبل الدكتور ديندار زيباري، منسق التوصيات الدولية في حكومة إقليم كوردستان



لقد أدى ظهور تنظيم داعش الى جلب فظائع لا توصف لشعب العراق وثقافاته وتراثه، بما في ذلك إقليم كوردستان. وردا على ذلك، سارعت حكومة إقليم كوردستان إلى العمل على وقف تقدم تنظيم داعش، واستعادة الأرضي وتحقيق الاستقرار في المنطقة، هذا فضلا عن ضمان العدالة والمساءلة عن جرائمهم وإنهاء المعاناة الإنسانية الهائلة التي تسببوا بها. لقد قادنا التزامنا بالعدالة وسيادة القانون إلى إنشاء هيئة التحقيق وجمع الأدلة في أيلول ٢٠١٤. وكانت هذه الهيئة، ولا تزال، محورية في جهودنا لضمان المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش ولدعم حقوق الضحايا.

نشيد في هذا السياق بالجهود المتميزة لهيئة التحقيق وجمع الأدلة، التي اضطلعت بدور حاسم في جمع الأدلة وحفظها ومشاركتها من خلال التعاون والمساعدة القضائية. إن حكومة إقليم كوردستان تدرك وتقدر التفاني الذي قدمته هيئة التحقيق و جمع الأدلة لأجل هذا المسعى وكذلك التقدم الذي أحرزته في كشف الحقيقة حول الفظائع التي ارتكبها تنظيم داعش ودعم الضحايا والناجين. وإنني أشيد بجهود هيئة التحقيق و جمع الأدلة في تحديد هويات الأشخاص المفقودين، والتي جلبت الالئام الذي كانت الأسر المفجوعة بأمس الحاجة إليه، وفي دعم الضحايا من خلال برامج مساعدة مخصصة لهذا الغرض. وعلاوة على ذلك، أود أن أسلط الضوء على أهمية التعاون الناشئ مع الجهات المعنية الوطنية والدولية ذات الصلة لدعم إجراءات جنائية عادلة و نزيهة.

وتؤكد حكومة إقليم كوردستان مجددا على التزامها الثابت بتحقيق العدالة لضحايا جرائم داعش. وندعو إلى الاعتراف بهذه الجرائم بوصفها إبادة جماعية، ونشدد على أهمية جمع الأدلة بصورة شاملة، والعمل بالتعاون الوثيق مع شركائنا الدوليين.

الدكتور ديندار زيباري

هيئة التحقيق وجمع الأدلة:

التحقيق في جرائم داعش من محافظة دهوك

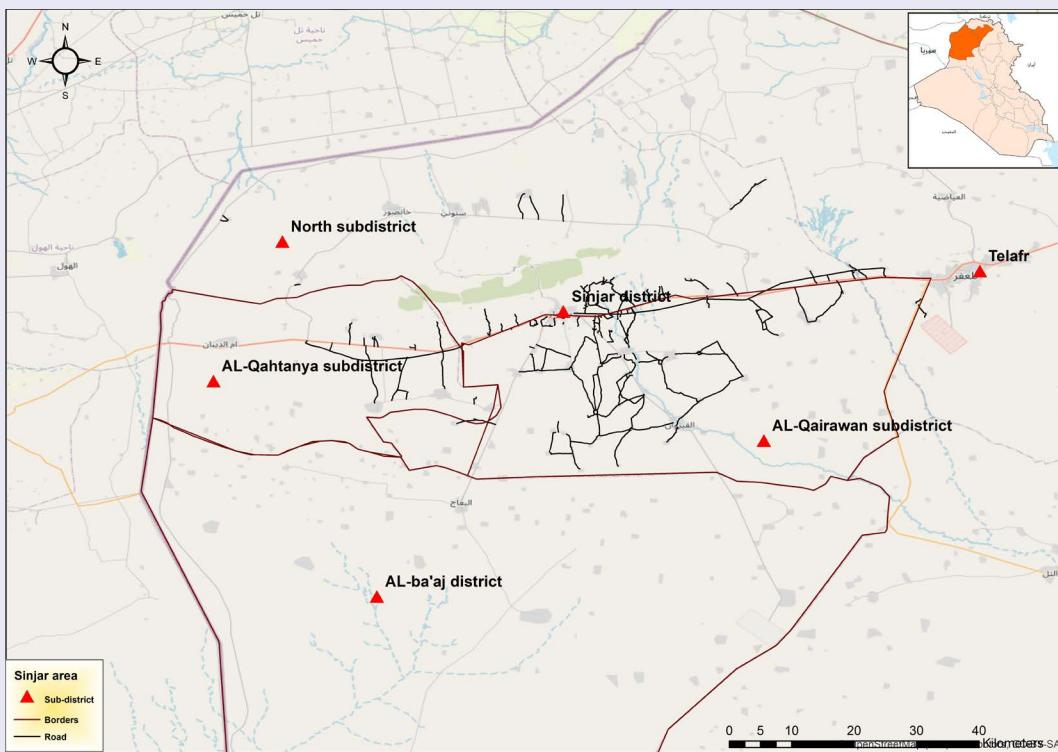
عملنا

هيئة التحقيق وجمع الأدلة هي هيئة قضائية تم تشكيلها من قبل مجلس قضاء إقليم كوردستان للتحقيق في الأفعال التي ارتكبها تنظيم داعش ضد الأقليات العرقية والدينية في منطقة سنمار وسهل نينوى اعتباراً من ١٠ حزيران ٢٠١٤، والتي قد ترقى بموجب القانون الدولي إلى مستوى الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. تتمتع الهيئة بصلاحيات محكمة التحقيق مما يخولها بالتحقيق في الجرائم، وجمع الأدلة وتحليلها، وإعداد التقارير والبيانات التي يمكن استخدامها في الإجراءات القانونية، ويسهل تحقيقات الدول الثلاثة من خلال التعاون الدولي. يتمثل الاختصاصات المكانية للهيئة في التحقيق في الجرائم إبتداءً من ١٠ حزيران ٢٠١٤، ويتمثل اختصاصاتها المكانية في الانتهاكات وتشمل العابرة للحدود منها فيما يتعلق بالضحايا من منطقة سنمار وسهل نينوى الذين تم نقلهم إلى سوريا وغيرها من الأماكن. تسترشد الهيئة بمبادئ المساءلة والعدالة، وهي ملتزمة بدعم حقوق الضحايا، ودعم الإجراءات الجنائية العادلة المستقلة والنزاهة بما يتوافق مع القانون الدولي.

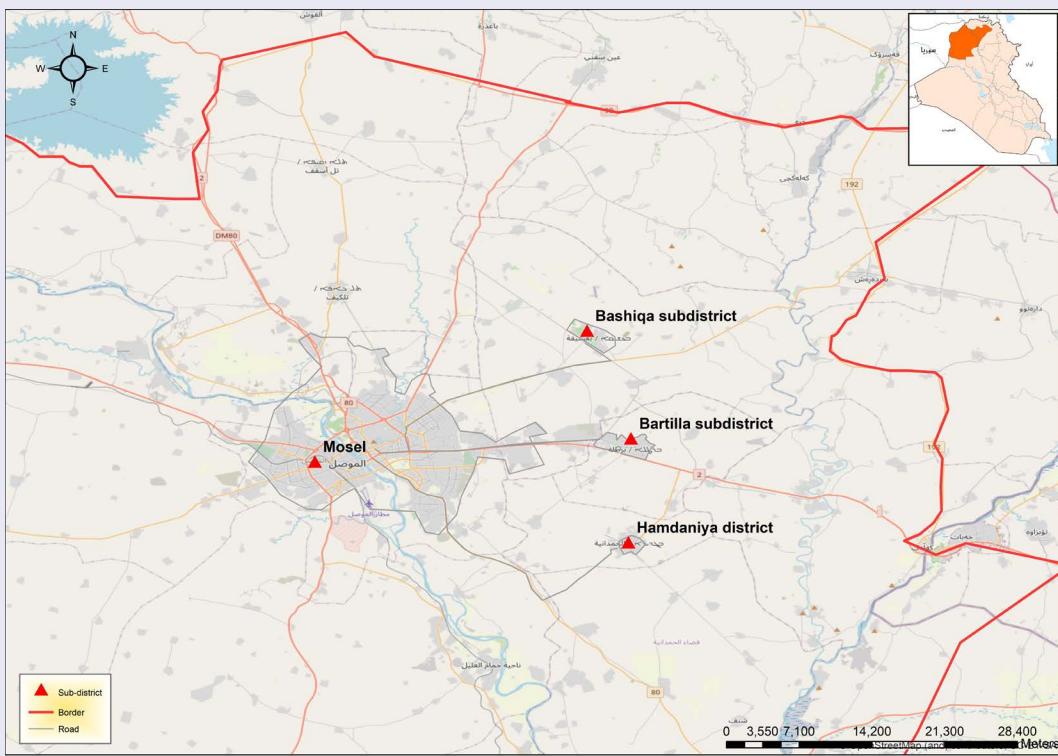


تعمل الهيئة في المناطق التالية

منطقة سنجار

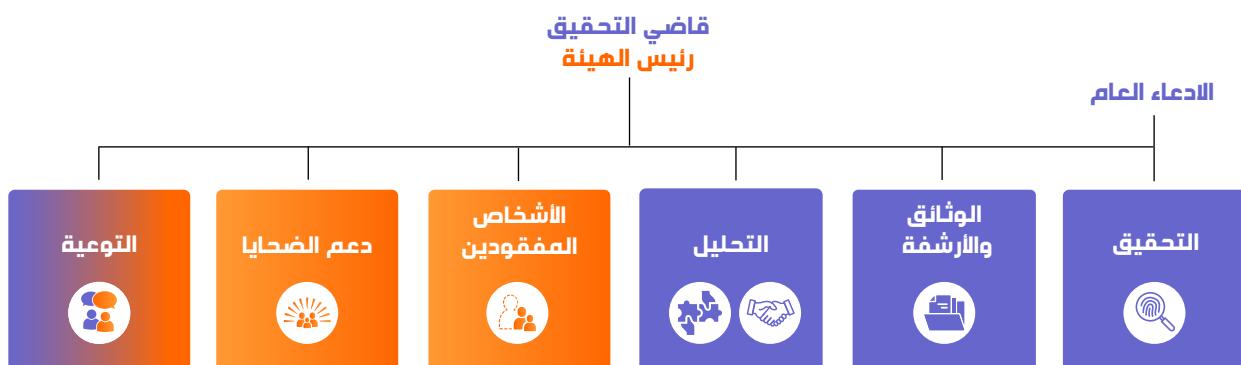


سهل نينوى



الهيكلية الإدارية

تم تشكيل هيئة التحقيق وجمع الأدلة بصلاحيات محكمة التحقيق بموجب القانون العراقي. ومنذ تشكيلها، تابعت هيئة التحقيق وجمع الأدلة مهمة التحقيق في جرائم داعش في منطقة سنجار وسهل نينوى وفقاً للقانون العراقي، وتسعى إلى الالتزام بالقانون الدولي والمعايير الدولية وأفضل الممارسات ذات الصلة كي يمكن استخدام الأدلة التي جمعتها وتحليلاتها في تيسير إجراءات جنائية عادلة ومستقلة أمام المحاكم الوطنية والإقليمية والدولية المختصة.



يتولى قاضي التحقيق رئاسة هيئة التحقيق وجمع الأدلة، وفقاً لأحكام المادة ٣/٣١ من قانون السلطة القضائية رقم ٢٣ لسنة ٢٠٧ لإقليم كوردستان العراق، وكذلك قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١.

ويشرف على جميع عمليات هيئة التحقيق وجمع الأدلة بما في ذلك التحقيقات والتحليلات والتعاون والمساعدة ودعم الناجين والتوعية.

ويلتزم بإدماج المعايير الدولية في عمليات هيئة التحقيق وجمع الأدلة لضمان مبادئ العدالة والإنصاف واحترام حقوق الإنسان.

رئيس الهيئة



مراقبة سير التحقيقات.

المدعي العام



وحدة التحقيق



يقوم محققو الشرطة والمحققون القضائيون بإجراء مقابلات مع الضحايا ومع الشهود لاستكمال إفادات الضحايا وتنفيذ إجراءات التحقيق.

تقوم بتنظيم وحفظ ورقة وأرشفة واسترجاع مواد الإثبات، والمحافظة على كل من سلسلة الحيازة ونزاهة الأدلة الجنائية وتسجيلها، وضمان حماية سرية وحساسية المعلومات من خلال نظام آمن مخصص بالكامل لإدارة الأرشيف والأدلة واسترجاعها؛

تضمن الحفظ الآمن واسترجاع المعلومات وفقاً لبروتوكولات التحكم وقيود وضوابط والأمان والسرية.

وحدة الوثائق والأرشفة



تقوم بمراجعة الأدلة وتأشير والتلميح البصري وتحليل المواد الإثباتية دعماً لبناء ملفات القضايا والتقارير التحليلية وطلبات المساعدة مع الالتزام بشروط السرية والموافقة المستنيرة.

وحدة التحليل



تقوم باستكمال ملفات المفقودين وجمع بيانات ما قبل الوفاة وإجراء اختبارات الحمض النووي للتعرف على الأشخاص المفقودين، والمشاركة في استخراج الرفات من المقابر وتسجيل بيانات الطب العدلي بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني المعنية والجهات الوطنية ذات الصلة، بما في ذلك وزارة الداخلية في حكومة إقليم كوردستان، ودائرة شؤون الإيزيديين، ودائرة شؤون المختطفين، ودائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية التابعة لمؤسسة الشهداء، ودائرة الطب العدلي في بغداد، والمحاكم المختصة.

وحدة المفقودين



تقوم بالتعامل مع الناجين والناجيات والضحايا لتبليغ احتياجاتهم النفسية والعاطفية قبل وأثناء وبعد التواصل مع هيئة التحقيق وجمع الأدلة؛

وتزودهم بالإحالات لمزيد من العلاج النفسي والطبي و ايضاً بشهادة إعادة إصدار الوثائق المفقودة.

وتقوم بتنظيم دورات تدريبية للناجين والناجيات في مخيمات النازحين في محافظة دهوك وزاخو.

وحدة دعم الضحايا



تسعى إلى تحقيق الشفافية في أنشطة هيئة التحقيق و جمع الأدلة من خلال التوعية والتواصل و نشر المعلومات.

وحدة التوعية



جمع الأدلة دول الجرائم الفضيحة لداعش لتحقيق العدالة الجنائية

جمع الأدلة

تظل هيئة التحقيق وجع الأدلة سلطة التحقيق الرئيسية المسؤولة عن التحقيق في الجرائم الدولية المحتملة التي ارتكبها تنظيم داعش ضد الأقليات العرقية والدينية في منطقة سنجار وسهل نينوى. للقيام بذلك، تقوم هيئة التحقيق و جمع الأدلة بجمع الأدلة المادية والمستندية من مجموعة من المصادر، بما في ذلك الأفراد وموقع الجرائم والهيئات الحكومية العراقية ومنظمات المجتمع المدني الدولية والوطنية وسجلات بيانات المكالمات ووسائل الإعلام والمصادر المفتوحة، ووفقاً للقانون الوطني العراقي وتهدف إلى الالتزام بالقانون الدولي ومعايير الدولة وأفضل الممارسات، لكي يتاح استخدام الأدلة التي تقدمها في تيسير إجراءات جنائية عادلة ومستقلة ونزيفة أمام المحاكم الوطنية أو الإقليمية أو الدولية المختصة، لضمان محاسبة الجناة على جرائمهم.



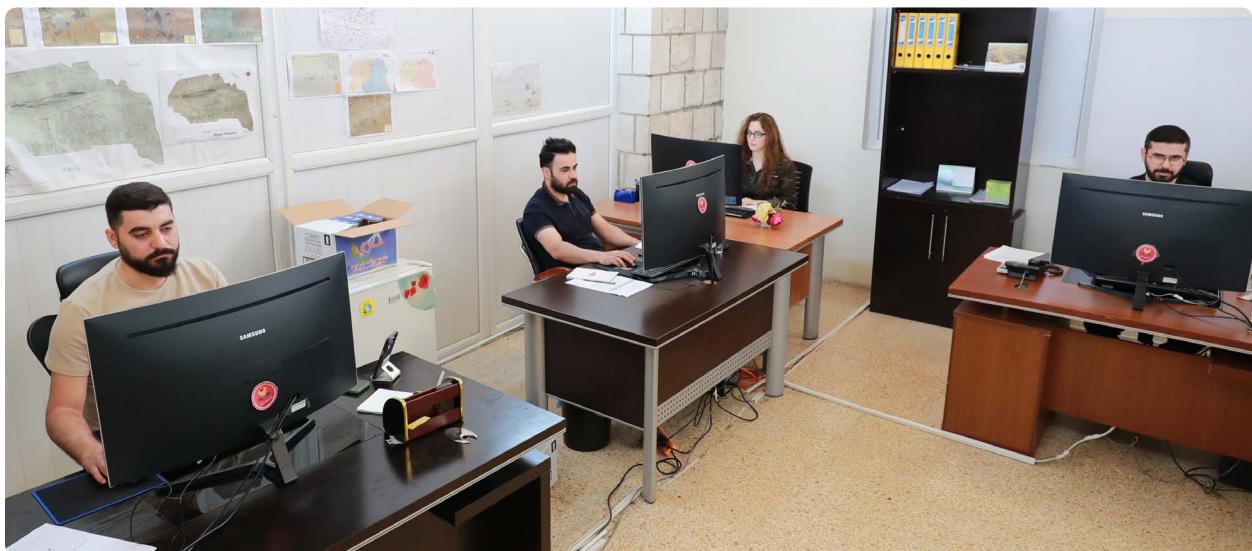
كان التركيز الملحوظ في تحقيقات هيئة التحقيق وجع الأدلة حتى الآن على إجراء مقابلات مع الناجين والناجيات والضحايا، لغرض تطوير ملفات قضايا الضحايا، حيث تمكنت من الاستفادة من قربها الجغرافي من المجتمعات المحلية المتضررة والناجين والناجيات، فضلاً عن أنظمة الدعم والإحالة الخاصة بوحدة دعم الضحايا التابعة لها، كما حققت تقدماً في التعامل مع الجاليات المتضررة في أوساط الشتات العالمي. وفي هذا الصدد، أكملت الهيئة منذ إنشائها أكثر من ٢٩٠٠ إفادة للضحايا، وفقاً للمعايير الدولية المتعلقة بالموافقة المستنيرة.

ولدى الهيئة الاختصاص في التحقيق في الجرائم التي ارتكبت ضد جميع الأقليات العرقية والدينية المتضررة من داعش في جميع أنحاء منطقة سنجار وسهل نينوى. واعتبرافاً بأن تنظيم داعش استهدف مجموعة متنوعة من الجماعات، بما في ذلك الإيزيديين والمسيحيين والشيعة والتركمان والكافكائية والشبك، تدرس الهيئة جهودها لمعالجة المعاناة والسعى لتحقيق العدالة لجميع الضحايا. بموجب اختصاصها القانوني فإن هيئة التحقيق وجع الأدلة مفتوحة و ملتزمة بخدمة كل مجتمع متضرر.

تم استكمال ٢٠٢٠ إفادة للضحايا

تكامل التحقيقات والتحليلات

عملت هيئة التحقيق وجمع الأدلة ابتداءً من ٢٠٢٣، على دمج أنشطتها التحقيقية والتحليلية لضمان قدرتها على تحديد الثغرات في الأدلة بسرعة، والتركيز السريع لتحقيقاتها ومواردها على تلك المجالات وسد الثغرات في المعلومات أو الأدلة. تمكن المحللون والمحققون في هيئة التحقيق وجمع الأدلة من العمل بشكل تعاوني من خلال التوجيه اليومي والتدريب المنتظم على ممارسات التحقيق وأولويات جمع الأدلة والتخطيط للتحقيق. وقد أدى اعتماد خطط جمع البيانات ومتطلبات المعلومات إلى تمكين المحللين من تقديم إسهاماتهم إلى المحققين ودعم وضع خطط المقابلات، وإجراء تحليل للثغرات في الإفادة فور تقديمها. وكجزء من نهجها المتكامل، أصبحت هيئة التحقيق وجمع الأدلة قادرة الآن على استخدام فريق تحقيق يضم محلل لدعم وإجراء مقابلات تتعلق بمهام محددة. ومن الأمثلة على ذلك مهمة الإعادة إلى المواطن الجارية تحت قيادة محلل، والتي تسعى إلى إعادة رفات ضحايا مذبحة خانه صور وبردية إلى ذويهم.



تدريب اليونيتاد على الأدلة الجنائية الرقمية واستخبارات المصادر المفتوحة

شارك ١٠ محللين من هيئة التحقيق وجمع الأدلة في دورة تدريبية مدتها ٣ أيام في شباط ٢٠٢٤، نظمتها وحدة العلوم الجنائية في اليونيتاد حول أدلة الجنائية الرقمية ومعلومات المصادر المفتوحة (OSINT) بهدف تعزيز مهارات جمع البيانات وتحليلها لدى موظفي هيئة التحقيق وجمع الأدلة.



لتمكين هيئة التحقيق وجمع الأدلة من معالجة الكم الهائل من المعلومات الموجودة في الأدلة التي بحوزتها، اعتمدت على نظام لإدارة الأدلة، شبيه بمستودعات الأدلة أو المنصات الإلكترونية التي يستخدمها يونيتاد والآلية الدولية المعايدة المستقلة. ويضمن هذا النظام المخصص بالكامل لإدارة الأدلة باللغتين العربية والإنجليزية سلسلة حيازة متواصلة ونزاهة وسلامة الأدلة الجنائية وموثوقية البيانات. يوجد لديه سلسلة من تدابير الحماية والضوابط لتسجيل إجراءات الموافقة المستنيرة وحماية المعلومات السرية والحساسة، في حين يخضع الوصول إلى النظام لمجموعة من القيود والضوابط. يدعم النظام ميزات تحليلية متعددة تُستخدم بشكل متكرر في تحليل الجرائم الدولية وكذلك ميزات بناء وإدارة القضايا ونظام تتبع طلبات المساعدة. تم استخدام نماذج من هذا النظام من قبل وحدة الدفاع في المحكمة الجنائية العراقية العليا، و من قبل الكيانات التحقيقية والادعاء العام في كل من البوسنة والهرسك، وكولومبيا اندونيسيا وأوكرانيا، بينما قام إطاره الخاص ببناء القضايا بإرشاد عمل المحكمة الجنائية الدولية من خلال "مخططات التحليل المتعمق للأدلة" الخاصة بالنظام.

تقوم هيئة التحقيق وجمع الأدلة منذ ٢٠٢١ بالعمل على تنفيذ إجراءات تفصيلية لحفظ وتخزين واسترجاع وتوفير واستخدام الأدلة وتحليلاتها بما يتماشى مع المعايير الدولية. وقد خضع موظفوها لتدريب مكثف وتوجيهه وتنمية للقدرات لضمان استمرار وعيهم بالمعايير الدولية وامتثالهم لها، في حين تم تحسين البنية التحتية الورقية والرقمية لهيئة التحقيق وجمع الأدلة لجعلها أكثر اتساقاً مع البيانات الدولية. وقد انتقلت هيئة التحقيق وجمع الأدلة إلى هذا النظام المناسب لغرض ادارة الأدلة كجزء من تنمية القدرات والمساعدة التقنية مع الشركاء الدوليين.



بالإضافة لنظام إدارة الأدلة الإلكترونية الآمن والذي يتم الوصول إليه من خلال مراقبة دقيقة، تحتفظ هيئة التحقيق وجمع الأدلة بمجموعة محفوظة جيداً من الأرشيف الورقي. كما تدير الهيئة أرشيف للأدلة الورقية يتم التحكم في مناخيه ويلتزم بالمعايير الأمنية الدولية لأرشفة المواد الورقية. ويضمن ذلك سلامة الأدلة والحفاظ عليها وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. وحتى الآن، قامت الهيئة برقمنة أكثر من ٣٧٨٧٦ وثيقة وتسجيل ٢٣٠٠ وثيقة في نظام إدارة الأدلة الإلكترونية.

نظام إدارة الأدلة التابع لهيئة التحقيق وجمع الأدلة

بيان

تحكيم المستخدم

اللغات

الأطر القانونية
المعمول بها

السياق الموضوعي
والجغرافي



الأدلة
الجغرافية

ضحايا أشهودوا
المواد المهمة

المشتبه بهم ا
المؤسسات المعنية

حوادث جنائية ا
سياقية حقائق

توثيق



بيان

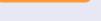
المتطلبات القانونية
للجرائم ذات الصلة
نظام روما الأساسي

أبعاد الخريطة
والروابط

أدلة

تحليل
الفجوات

تقسي
الحقائق



النتائج

مساعدة قضائية ا
تعاون

تعويضات

بناء القضايا ا
إجراءات المحاكمة

قائمة العقوبات



قضايا القانون
الجنائي الدولي

قضايا حقوق
الإنسان



«لقد أدى استخدام نظام إدارة الأدلة الإلكترونية الجديد إلى تحسين عملنا إلى حد كبير من خلال تبسيط عملية تسجيل وإدارة مختلف أنواع المعلومات والأدلة. بالإضافة إلى ذلك، يعزز نظام إدارة الأدلة الإلكترونية قدرتنا على إجراء عمليات البحث واسترجاع المعلومات من الوثائق بكفاءة وفقاً لبروتوكولات الأمان والسرية. فهو ينظم عملية الاسترجاع، مما يمكننا من تخزين مجموعة من المستندات وإدارتها ومعالجتها دون أن تشغل كاهلنا بالمعلومات الزائدة. وقد حسن ذلك من قدرتنا على تحديد البيانات ذات الصلة واستخراجها، مما يجعل عملنا في نهاية المطاف أكثر كفاءة ويقلل من الوقت المستغرق في مهام إدارة المعلومات.»

-**(تم حجب الاسم) موظف إدخال البيانات**

تمت رقمنة ٢٣,٠٠٠ وثيقة

تم تسجيل ٣٧٦,٨٧٦ وثيقة في نظام
إدارة الأدلة الإلكترونية

تحليل الأدلة

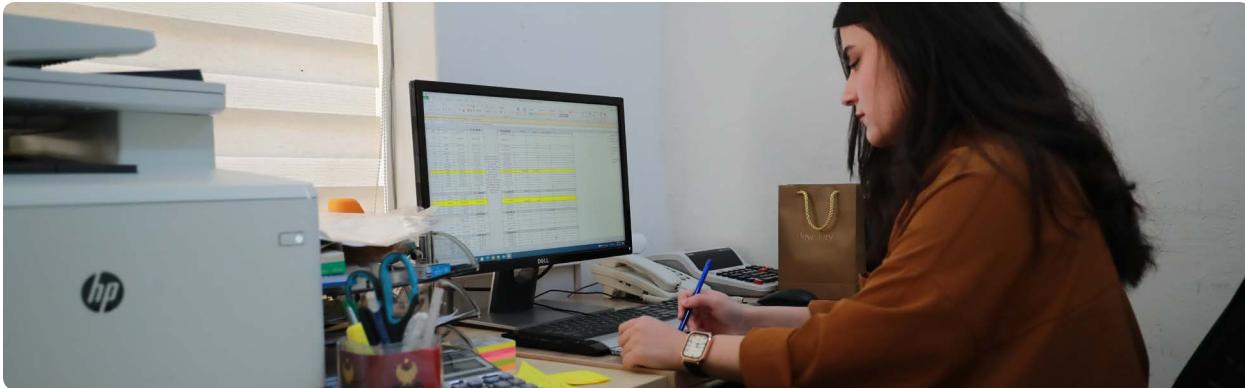


يقوم محلو هيئة التحقيق وجمع الأدلة، قبل المباشرة بتنفيذ تقنيات تحليلية أخرى، بمراجعة وتأشير الأدلة المسجلة في نظام إدارة الأدلة الإلكترونية وذلك لتحديد الأنماط وتطوير التحليلات الوقائية والهيكلية والقانونية. وقد تم دعم وتوجيه هذا العمل من خلال شراكات مخصصة لتنمية القدرات والمساعدة التقنية مع الشركاء الدوليين.



«بفضل نظام إدارة الأدلة الإلكترونية الجديد، أصبح بإمكاننا القيام بمجموعة من المهام التحليلية بسرعة وكفاءة، مما يساعدنا على فهم إجمالي للأدلة التي بحوزتنا. على سبيل المثال، في نظامنا السابق كان يتم إضافة أنواع مختلفة من الملفات، ومن ثم ربطها بالقضايا و كان هذا مرهقاً ومن الصعب استردادها. يدعم نظام إدارة الأدلة الإلكترونية هذه العملية، بما يضمن سهولة التكامل واسترجاع المعلومات، و يمكننا من معالجة المزيد من الأدلة بقدر أكبر من الدقة والسرعة. وعلاوة على ذلك، يمكننا نظام إدارة الأدلة الإلكترونية الجديد من تجميع و تصنيف الانتهاكات الفردية في حوادث أكبر، استناداً إلى الزمان و المكان، لتحديد الأنماط وتوليد أنواع مختلفة من التحليل القائم على الواقع.»

-**(تم حجب الاسم) المحلل ١**



قصة نجاح

تم تشكيل فريق من المحللين في هيئة التحقيق و جمع الأدلة منذ عام ٢٠٢٢، لتلقي ومعالجة وإعداد طلبات المساعدة الواردة من الشركات الموثوقة في مجال العدالة، وخضع المحللون لتدريب مفصل ولتوجيهه أثناء العمل فيما يتعلق بالتعامل مع طلبات المساعدة الواردة. ويشمل ذلك تحديد مصطلحات البحث، وإنشاء خطة البحث، وإجراء عمليات البحث، ومراجعة نتائج البحث بحثاً عن صلة محتملة، وتلخيص نتائج البحث ذات الصلة المحتملة، وصياغة الردود على طلبات المساعدة. وبالتالي، وضع الفريق إجراءات تشغيلية موحدة وبروتوكولات ومبادرات توجيهية لضمان ممارسات متسقة و فعالة بما يتناسب مع الممارسات الدولية. وقد تلقت واستجابت هيئة التحقيق وجمع الأدلة إلى العديد من طلبات المساعدة من سلطات موثوقة في دول أخرى.

«منذ إطلاق نظام إدارة الأدلة الإلكترونية الجديد أصبح العمل التحليلي أسهل بكثير. تستغرق العملية وقتاً أقل وقد تحسنت عملية البحث عن المعلومات. يتبعون على المحللين أن ينظروا يومياً فيمجموعات من البيانات الضخمة، وأن يتحققوا من المصادر، وأن يجرؤوا مقارنة متقاطعة للمعلومات لأجل تجنب الأخطاء والتحيزات. إن القدرة على القيام بذلك بسرعة ودقة أمر بالغ الأهمية، ولا سيما بالنسبة لطلبات المساعدة، حيث أن الاستجابة في إطار زمني معقول ضروري للحفاظ على الكفاءة التشغيلية وتعزيز الثقة، ونظام إدارة الأدلة الإلكترونية الجديد يسمح بذلك.»

-تم حجب الاسم) المحلل ١-



يمكن هيئة التحقيق وجمع الأدلة، كجزء من عملها، دعم التحقيقات التي تجريها دول أخرى أو محاكم إقليمية أو دولية أو آليات تحقيق مختصة بالتحقيق في جرائم داعش ضد الأقليات العرقية- الدينية من منطقة سنجار وسهل نينوى. ولبلوغ هذا الهدف، عملت هيئة التحقيق وجمع الأدلة على إقامة علاقات مع جهات هامة لإنفاذ القانون تابعة لدول أخرى وإنشاء قنوات اتصال قوية وفعالة لتلقي وإرسال طلبات المساعدة. وقد تم تدريب محللين متخصصين للقيام بمهام البحث والتحليل دعماً للطلبات الواردة، ولصياغة تقارير تحليلية، مع خصوص هذه العملية بشكل صارم إلى متطلبات الخصوصية و السرية بما في ذلك إجراءات الموافقة المستنيرة.

مشاركة هيئة التحقيق وجمع الأدلة في الاجتماع الـ ٣٤ للشبكة الأوروبية للتحقيق والملاحقة القضائية للإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب (شبكة الإبادة الجماعية)

شارك قاضي التحقيق ورئيس هيئة التحقيق وجمع الأدلة في الاجتماع الـ ٣٤ لشبكة الإبادة الجماعية الأوروبية في تشرين الثاني ٢٠٢٣، والذي كان مخصصاً للتحقيق وملاحقة الجرائم الدولية الأساسية التي ارتكبها تنظيم داعش بحق الإيزيديين. وقد تحدث القاضي خلال الجلسة المفتوحة، مقدماً رؤية متعمقة لعمل هيئة التحقيق وجمع الأدلة وجهودها للانخراط في مبادرات العدالة العالمية لمحاكمة الجرائم الدولية التي ارتكبها أعضاء تنظيم داعش، كما ورد في المذكرة الختامية على النحو التالي:

«أعرب أعضاء الشبكة عن تقديرهم لمساهمات هيئة التحقيق وجمع الأدلة في اختصاصها المتمثل في التحقيق وجمع الأدلة حول الجرائم الدولية الأساسية المرتكبة ضد الإيزيديين. ورحب أعضاء الشبكة بالهدف المعلن للهيئة بالعمل مع الشركاء الآخرين على المستوى الدولي لضمان تحقيق العدالة للناجين والناجيات.»





تحديد هويات الأشخاص المفقودين لوضع حد لمعاناة العوائل

المتضرة وإعادة لم شملهم

في أعقاب الفظائع التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق، تم اختطاف العديد من الأفراد أو تعرضوا للاختفاء أو التهجير القسري، ولم يتم تحديد وضعهم ومكانتهم وحالتهم لحد الآن. تتعاون هيئة التحقيق وجامعة الأدلة تعاوناً وثيقاً مع مختلف الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتحديد هويات المفقودين. ويشمل ذلك تحديد موقع المقابر وتحديد الهوية واستخراج الرفات، بما في ذلك رفع الرفات البشرية، والمقتنيات الشخصية وغيرها من الأدلة، وحفظها وإعادتها بصورة كريمة، وتبادل بيانات الطب العدلي المهمة، مثل عينات الحمض النووي، للتحقق منها بمقارنتها بالسجلات التي تم جمعها والمساعدة في عملية تحديد الهوية.



تقوم هيئة التحقيق وجامعة الأدلة بتسجيل الدعاوى المتعلقة بالأشخاص المفقودين، والتي تتضمن تفاصيل السيرة الذاتية للأشخاص المفقودين وأقاربهم، وجمع بيانات ما قبل الوفاة من الأقارب ومصادر أخرى موثوقة. ويتم جمع هذه المعلومات مع معلومات مقدمة من شركاء آخرين لتحليل البيانات، من أجل إنشاء ملفات تعريف مفصلة عن المفقودين بهدف تحديد هوية ورفات الأشخاص المفقودين.

وعلاوة على ذلك، فإن هيئة التحقيق وجامعة الأدلة في حوار مستمر مع عوائل المفقودين، وتقدم لهم الدعم النفسي الاجتماعي و تزودهم بالمعلومات المحدثة حول ملف اقاربهم المفقودين، وتشركهم في عملية تحديد الهوية عند الاقتضاء. تهدف هيئة التحقيق و جامعة الأدلة لوضع حد لمعانات العوائل المتضرة وإعادة لم شملهم.

«طلبت مني هيئة التحقيق وجامعة الأدلة عينة دم لمساعدتي في العثور على أفراد عائلتي المفقودين. وبعد أن تم إنقاذهما، تحسنت حالتي النفسية وحالة أفراد عائلتي الذين تم إنقاذهما إلى حد كبير، وساعدنا ذلك على تخفيف العبء النفسي الذي تحملناه لفترة طويلة...»

-تم حجب الاسم) أحد أفراد عائلة المفقودين

٢٤٧ شخص مفقود - رفات
٢٠٦ شخص مفقود - مجھولو المصیر
تم تحديد ١٢٩ موقعًا مقابر مسجلة لدى هيئة التحقيق و جمع الأدلة

تم استكمال ٨٥٦ ، ٢ ملأً لاستعارات الأشخاص المفقودين
٣٥٦ متبرع بالحمض النووي
٥٨٣ شخص مفقود - أحیاء



دعم الناجين لتحقيق العدالة والمساءلة

قد يعاني ضحايا الجرائم الفظيعة التي ارتكبها تنظيم داعش من معاناة شديدة، بما في ذلك الأذى الجسدي والصدمات النفسية والوصمة الاجتماعية. تهدف هيئة التحقيق وجمع الأدلة وفريقها إلى ضمان حصول الضحايا على بيئة آمنة ومطمئنة خلال تعاملهم مع الهيئة، والحرص إلى أقصى حد ممكн على عدم إلحاق المزيد من الأذى بهم.



الدعم النفسي الاجتماعي

تقوم هيئة التحقيق وجمع الأدلة بتقديم الدعم النفسي الاجتماعي للضحايا والناجين عند بدء ملف القضية. يقوم الأخصائيون النفسيون من وحدة دعم الضحايا (SAS) بإجراء التقييمات النفسية وتقييمات خطورة سرعة التأثير للضحايا عند البدء بملف القضية، وتقدم الوحدة خدمات المنشورة الأساسية قبل تقديم إفاداتهم ومراقبة سلامة الضحايا قبل وأثناء وبعد الإدلاء بإفاداتهم. واعتراضًا بالأوجه المحددة لخطورة سرعة التأثير فيما يتعلق بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، يقوم المحققون من نفس جنس الضحية بأخذ إفاده الضحايا. وبمجرد أن تقدم الضحية إفادتها، تجري وحدة دعم الضحايا تقييمًا آخر يتضمن إحالات للدعم النفسي أو الطبي من ضمن شبكة الإحالة التابعة للهيئة من المراكز النفسية أو المرافق الطبية، والتي يراقبها فريق هيئة التحقيق وجمع الأدلة بانتظام.

تم إجراء تقييم نفسي اجتماعي ل٢٧٥٠ ناجٍ وناجية

الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي (MHPSS) والتدريب على سبل العيش

تقوم وحدة دعم الضحايا بتنفيذ برامج تدريبية حول الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي مع سكان مخيمات النازحين داخليًا في دهوك وزاخو، لتسهيل صمود وتعافي الناجين الذين ما زالوا يعيشون في ظروف غالباً ما تكون صعبة.



قصة مميزة

تمكنت هيئة التحقيق وجمع الأدلة من توفير التدريب على سبل العيش لضحايا فظائع داعش بالتنسيق مع خدمات السلام المدني (CPS) للوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) بين أواخر سنة ٢٠٢١ وحزيران ٢٠٢٤. سمح المشروع لوحدة دعم الضحايا في هيئة التحقيق وجمع الأدلة بإجراء زيارات أسبوعية من خلال ثلاثة مشاريع (كل منها لمدة ٦ أشهر) إلى مخيمات النازحين في شاريا وقاديا وإسيان وكابرتو وبيرسيف وباجد كندال، لتوفير التدريب على المهارات الحياتية، وزيادة الوعي حول حقوق الناجين والناجيات، واستراتيجيات التأقلم مع الصدمات.

«كانت جلسات التدريب على كيفية التغلب على الصدمات تأثير جيد في حياتي. لقد ساعدني على اجتياز الأوقات الصعبة. لقد وجدت العزاء في الدعم الذي تم تقديمه إلى آثناء حزني على أخي. و تمكنت أيضاً من ان اواسي والدتي في حزنها على ابنها. لقد ساعدني التدريب على محاولة التغلب على الشدائد وإيجاد القوة في دعم الآخرين...»

-تم حجب الاسم) أحد أفراد عائلة المفقودين-

شهادات التعويضات

اعتمد مجلس النواب العراقي في ١ آذار ٢٠٢١، قانون الناجيات الإيزيدية رقم ٨ لعام ٢٠٢١، الذي وضع برنامج تعويضات رائد للأيزيديين والتركمان والشبك والمسيحيين الذين نجوا من الجرائم الفظيعة لداعش. تم فتح باب تقديم الطلبات في ٧ أيلول ٢٠٢١. تقوم هيئة التحقيق وجمع الأدلة بمساعدة الناجين والناجيات من خلال إصدار كتب رسمية تؤكد أحقيتهم أو الناجية بالحصول على التعويضات. تلعب هذه الكتب دوراً محورياً في التحقق من مصداقية تجارب الناجين والناجيات وبالتالي الدفاع عن حقوقهم في التعويض والدعم. كما تحيل هيئة التحقيق وجمع الأدلة الناجين والناجيات إلى منظمات أخرى للحصول على المساعدة في استكمال ومعالجة طلباتهم للحصول على التعويضات.

تم تقديم ١,٣٠٨ شهادة تعويض من ٧ أيلول ٢٠٢٢

الدعم القانوني

غالباً ما يتم فقدان أو تلف الوثائق الأساسية مثل أوراق الهوية وشهادات الميلاد وسندات الملكية خلال فترات النزاع والاضطراب، مما يؤثر بشكل كبير في هوية الأفراد ووضعهم القانوني. وادرأً للطبيعة الحساسة لهذه التحديات تقوم هيئة التحقيق وجمع الأدلة بإصدار شهادات تؤكد فقدان الوثائق، وهي شهادات أساسية لبدء عمليات إعادة إصدار هذه الوثائق من خلال القنوات الحكومية. تعمل الهيئة على تقديم مساعدة شاملة في استعادة الوثائق الحيوية الضرورية لدعم الحقوق القانونية وإعادة بناء الحياة وسط الشدائدين. بالإضافة إلى ذلك، تقوم بإجراء إحالات إلى شبكة من المنظمات والموارد المصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المتنوعة. وسواء أحتاج الناجين والناجيات إلى المساعدة القانونية أو خدمات المناصرة أو غيرها من أشكال الدعم، فإن هيئة التحقيق وجمع الأدلة تسعى جاهدة إلى ربطهم بالموارد الضرورية.

تم تقديم ٤٠٧ شهادة للناجين والناجيات مما يسمح بإعادة إصدار الوثائق المفقودة وغيرها من الوثائق القانونية



تسعى هيئة التحقيق وجمع الأدلة إلى إقامة شراكات متنوعة لتعزيز عملياتها، بما في ذلك تضمين القانون الدولي والمعايير الدولية وأفضل الممارسات في جميع أعمالها وتنسيق تقديم الخدمات الأساسية. وبموازاة ذلك، تواصل هيئة التحقيق وجمع الأدلة تنفيذ برنامج للتعاون والمساعدة القضائية مع سلطات تحقيق ذات مصداقية في دول أخرى أو منظمات دولية معنية بالمساءلة، بما في ذلك تلبية طلبات المساعدة. و تظل هيئة التحقيق وجمع الأدلة ممتنة لشركائها لما يقدمونه من دعم متواصل ومساهمات في تعزيز عملياتها ومناصرة هذه القضية. كما تظل منفتحة وملتزمة بالمشاركة مع الجهات المعنية ذات الصلة ضمن الإطار الذي يسمح به اختصاصها القانوني.

تنمية القدرات والمساعدة التقنية

تسعى هيئة التحقيق وجمع الأدلة إلى إقامة شراكات طويلة الأمد مع المنظمات التي لديها خبرة في مجال تربية القدرات والمساعدة التقنية في جميع جوانب التحقيق في الجرائم الدولية المعقدة التي ترتكبها جهات من غير الدول. وقد عززت هذه الشراكات حتى الآن القدرات التشغيلية لهيئة التحقيق وجمع الأدلة بما في ذلك أفضل الممارسات التحقيقية، ورقمنة الأدلة، وإدارة الأدلة وتحليلها، وطلبات المساعدة، والمساعدة القانونية العامة، ودعم الضحايا والناجين و الناجيات، والتوعية.



التدريب المواضيعي

تُشارك هيئة التحقيق وجمع الأدلة أيضاً في دورات تدريبية محددة يقودها خبراء متخصصون في مواضيع معينة يمكن أن تزيد من مهاراتها أو وعيها بالجوانب المتعلقة بمارستها، وترحب بهذا الدعم. وتلتقت هيئة التحقيق وجمع الأدلة منذ ٢٠٢٣ دورات تدريبية حول مجموعة من المواضيع بما في ذلك الصدمات النفسية الثانوية بقيادة معهد العلاج النفسي التابع لجامعة دهوك، والطب الشرعي الرقمي و تقنيات التحقيق في المصادر المفتوحة OSINT بقيادة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش UNITAD.

الخدمات الطبية والنفسية الاجتماعية

تواصل هيئة التحقيق وجمع الأدلة المحافظة على وتوسيع شبكتها من مقدمي الخدمات القادرين على تقديم خدمات مؤهلة ومناسبة للضحايا والناجين و الناجيات، بما في ذلك المراكز النفسية المتخصصة والمرافق الطبية ومنظمات المجتمع المدني التي تركز على الدعم النفسي الاجتماعي.

الأشخاص المفقودين

تقوم هيئة التحقيق وجمع الأدلة بالتنسيق عن كثب مع الجهات الوطنية ذات العلاقة للعثور على رفات المفقودين والتعرف عليهم وإعادتهم إلى ديارهم، وتحسين منهجيات التعرف على المفقودين وتسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بهم، بما في ذلك التعاون مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية مثل وزارة الداخلية في حكومة إقليم كوردستان، ودائرة شؤون الإيزيديين، ودائرة شؤون المختطفين، ودائرة شؤون وحماية المقاير الجماعية التابعة لمؤسسة الشهداء، ودائرة الطب العدلي في بغداد، والمحاكم المختصة.

مجموعات الناجين

يلعب التواصل مع مجموعات الناجين، بما في ذلك زعماء العشائر ومديري مخيمات النازحين داخلياً، دوراً محورياً في تمكين هيئة التحقيق وجمع الأدلة من إقامة اتصالات مع الناجين والناجيات في المناطق البعيدة ومع المفتربين منهم. إن هذا التعاون يعزز من فهم هيئة التحقيق وجمع الأدلة لتجارب الناجين والناجيات والتحديات التي يواجهونها، مما يساعد في توجيه مبادرات الدعم التي تضطلع بها بشكل فعال.

المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني

تلزم هيئة التحقيق وجمع الأدلة بتعزيز التظافر والتعاون مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز الدعم المقدم للناجين والناجيات. وكجزء من هذا الالتزام، تشارك هيئة التحقيق وجمع الأدلة بنشاط في عدة مبادرات، مثل شبكة المستشارين القانونيين، حيث يجتمع مستشارون قانونيون من منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية في إقليم كوردستان لمناقشة المبادرات التعاونية، وتشارك بشكل متكرر في أحداث وبرامج أخرى مثل تلك الخاصة بالتحالف من أجل التعويضات العادلة (C4JR). وتظل هيئة التحقيق وجمع الأدلة منفتحة على المشاركة والشراكة مع أي منظمة غير حكومية تتفق مع عملها.



التعاون والمساعدة القضائية

تقدم هيئة التحقيق وجمع الأدلة المساعدة في التحقيقات الجنائية لعديد من الدول الأخرى الموثوقة ومنظمات المساءلة الدولية عن طريق المعالجة النشطة لطلبات المساعدة والرد عليها، وفقاً للقوانين الوطنية العراقية المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة.



زيادة الوعي بالجرائم الفظيعة لداعش وعمل هيئة التحقيق وجامعة الأدلة من خلال التوعية

تهدف جهود التوعية التي تبذلها هيئة التحقيق وجامعة الأدلة إلى تمكين الناجين وزيادة مستوى الوعي، وتوسيع فرص التعاون بين المتخصصين في مجال العدالة. تقوم هيئة التحقيق وجامعة الأدلة بالتواصل بشكل مباشر مع الناجين والناجيات، وتقدم لهم معلومات عن حقوقهم وخدمات الدعم المتاحة. ويشمل ذلك فعاليات التوعية التي تهدف إلى شرح عمل ودعم هيئة التحقيق وجمع الأدلة وغيرها من تقنيات المهارات الحياتية حول كيفية التعامل مع القضايا الحرجة مثل منع العنف، وإدارة الغضب، والزواج المبكر لتعزيز صحتهم العقلية والنفسية.

ومن أجل زيادة الوعي حول الجرائم الفظيعة لتنظيم داعش، تقوم هيئة التحقيق وجامعة الأدلة بتنظيم حلقات دراسية محددة الأهداف، وتشارك في المنتديات الدولية، وتعاون مع وسائل الإعلام للمساهمة في جهود المناصرة من أجل الاعتراف الرسمي بهذه الجرائم كإبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وتهدف هيئة التحقيق وجامعة الأدلة من خلال ذلك إلى تعزيز فهم أعمق لمدى جسامته هذه الجرائم الفظيعة ضمن مجتمع العدالة العالمي. بالإضافة إلى ذلك، تقوم هيئة التحقيق وجامعة الأدلة بحملات توعية من خلال منصات إعلامية لتفكيك وصمم العار حول الضحايا، ومنع إعادة الإصابة بالصدمة.

وعلاوة على ذلك، تلتزم هيئة التحقيق وجامعة الأدلة بتوسيع نطاق التعاون مع منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية والهيئات الحكومية والشركاء في العدالة. ويشمل ذلك المشاركة النشطة في المناسبات الرسمية، واستضافة وحضور الزيارات التعاونية، والمشاركة في المؤتمرات المتخصصة والمناقشات المفتوحة. وتعتبر هذه المبادرات شديدة الأهمية في تحسين المنهجيات المتتبعة لتحقيق العدالة لضحايا داعش وضمان عدم تكرار مثل هذه الفظائع.

تم تقديم ٣٣ دورة تدريبية حول المهارات الحياتية للضحايا في مخيمات النازحين في ٢٠٢٣

تم عقد ٣٣ ندوة لتعريف الناجين والناجيات بحقوقهم في ٢٠٢٣

٢٢ ظهور إعلامي من قبل هيئة التحقيق وجامعة الأدلة

تمت استضافة ٣ فعاليات للمنظمات غير الحكومية منذ ٢٠٢٣

تم استقبال ٧ شركاء دوليين في مجال العدالة في مقر هيئة التحقيق وجامعة الأدلة منذ ٢٠٢٣



زيارة وزيرة الخارجية الألمانية إلى هيئة التحقيق وجامعة الأدلة

قامت وزيرة الخارجية الألمانية والوفد القنصلي العام في أربيل بزيارة إلى هيئة التحقيق وجامعة الأدلة في دهوك بتاريخ ٣ آب ٢٠٢٣. وتم خلال الزيارة إجراء مناقشات مع رئيس وموظفي هيئة التحقيق وجامعة الأدلة، الذين قدموا لمحة عامة عن أنشطة الهيئة. كما بحث الجانبان فرص التعاون المحتملة.



إحياء الذكرى التاسعة لمذابح الإيزيديين

تحت رعاية محافظ دهوك، شاركت العديد من الجهات، بما في ذلك هيئة التحقيق وجمع الأدلة والمديرية العامة لشؤون الشهداء والمديرية العامة للثقافة والفنون ومركز لالش الثقافي، في إحياء الذكرى التاسعة للابادة الجماعية للإيزيديين في سنمار. شارك في الحدث الذي أقيم على قاعة المؤتمرات بجامعة دهوك في ٨ آذار ٢٠٢٣، الناجيات وعائلاتهن، مع تمثيل واسع من مجتمعات دهوك وسنمار والهيئات الحكومية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام. وتم التأكيد على السعي العاجل لتحقيق العدالة والمساءلة والعودة الكريمة للأيزيديين النازحين إلى ديارهم.



اجتماع المستشارين القانونيين

استضافت هيئة التحقيق وجمع الأدلة في ٢٨ شباط ٢٠٢٣ بصفتها عضوة في شبكة المستشارين القانونيين المكونة من ١٤ منظمة من منظمات المجتمع المدني، الاجتماع الشهري للشبكة. قامت الهيئة بعرض نظام ادارة الأدلة الجديد التابع لها.. كما تضمن الاجتماع معلومات محدثة عن المساعدات القانونية والنفسية للنازحين واللاجئين وضحايا داعش والممارسات المتعلقة بإحالة القضايا بين المنظمات غير الحكومية.



ندوة توعية لمنع العنف ضد المرأة

نظمت وحدة دعم الضحايا في هيئة التحقيق وجمع الأدلة في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢٣، وبمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، ندوة توعوية بالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، لمدة يوم واحد في ثلاثة مخيمات للنازحين داخلياً. وشهد كل مخيم مشاركة ٥٠ فرداً. هدفت الندوة إلى التعرف على مختلف أنماط العنف ونشر إستراتيجيات فعالة لمكافحة العنف ضد المرأة. وأعرب المشاركون عن رضائهم عن الحدث، مؤكدين عزمهن على تطبيق المعرفة الجديدة المكتسبة.

هذا التقرير تكريم لجميع الذين فقدوا حياتهم في
الفضائع الرهيبة التي ارتكبها تنظيم داعش منذ
الثالث من آب ٢٠١٤. نأمل أن يُظهر هذا التقرير جزءاً
من الجهد المبذولة من قبل حكومة إقليم
كوردستان لتحقيق العدالة للضحايا وعوائلهم
وتحقيق السلام والاستقرار للناجين والناجيات.





Commission for
Investigation and
Gathering Evidence

هيئة التحقيق وجمع الأدلة تقرير تقدم عمل الهيئة لفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤

تعزّز على العزيز حول أعمال وإنجازات هيئة التحقيق وجمع الأدلة بزيارةتنا:
طريق نازادي، حي نوروز، 1003Ab، 99442

+٩٦٤ (٠) ٧٥٠ ٤١٤ ٧٩٤٥

Info@cige.gov.krd

www.cige.gov.krd

CIGE.KRD : فيسبوك

@cige_duhok .X

يوتيوب : @cigekrd

تم إعداد هذا التقرير بفضل مشروع تعاوني بين هيئة التحقيق وجمع
الأدلة وشبكة مصغوفة القضايا، والذي تم تمويله من قبل صندوق
إدارة المعرفة لمنصة المعرفة للأمن وسيادة القانون.



Knowledge
Management
Fund

Knowledge
Platform
Security &
Rule of Law